

# التعريف والتقد

## شرح أبيات سيبويه

المنسوب إلى أبي جعفر النحاس

- ١ -

الدكتور محمد خير الحلواني

لم تعرف المكتبة النجوية المعاصرة من تراث أبي جعفر غير كتّيب صغير هو ( التفاحة ) وكتاب جليل هو ( شرح القوائد التسع المشهورات ) ، على الرغم من غزارة ما تركه في تاريخ هذا العلم وتوفر بعض كتبه في مكتبات العالم أهمها : إعراب القرآن ، ومعاني القرآن ، والوقف والائتناف ، وشرح أبيات سيبويه ، وهو غير هذا الكتاب الذي نتحدث عنه .

على أن المطبعة العربية قد دفعت منذ أربع سنوات كتاباً جديداً موسوماً بالعنوان : ( شرح أبيات سيبويه ) ، منسوباً إلى أبي جعفر النحاس وما أسك في أن أبا جعفر بريء منه ، لأسباب كثيرة سأعرضها في بحث آخر ، وأكاد أقطع بأنه ملفق من مصدرين قديين ، أولهما مصدر كوفي قديم أرجح أن يكون مختصر الكسائي أو حدوده ، والثاني بصري يلتصق

- ٤١١ -

بكتاب سيويه ويتابعه في إستطراداته التوضيحية ، لعله كتاب المختصر لأبي عمير الجرمي .

وإذن ، ليس الكتاب شرحاً لأبيات سيويه كما يوهم عنوانه ؛ وليس لأبي جعفر النحاس ، ولكنه في بدايته كتاب نحوي مستقل ، ينحو في مصطلحاته ومذاهبه نحواً كوفياً صيرفاً ، ويختصر في قسمه الثاني كتاب سيويه اختصاراً مشوهاً رديئاً ، ويعني بشواهد ولكنه لا يلتزم في شرحها ما يلتزم عادة في كتب الشواهد .

لقد طبع الكتاب في مدينة حلب سنة ١٩٧٤ ، بتحقيق الدكتور أحمد خطاب التكريتي ، رئيس قسم اللغة العربية في جامعة الموصل ، وهو من عُنُوا بأبي جعفر النحاس ، وتوفروا على تحقيق كتبه ودراستها ، فقد أخرج له كتابه الثمين ( شرح القوائد التسع المشهورات ) ، كما حقق كتابه ( القطع والانتاف ) ، وهذا لم يطبع بعد .

غير أن الدكتور الخطاب لم يُتَّحَ له أن يشرف على طباعة الكتاب ، ومن أجل ذلك وقع فيه من الزلات ما شوه نصه في كثير من المواضع ، وأضاف إلى ما ارتكبه الناسخ أو الملقق له اضطراباً في العبارة يحسن بنا أن ننبه إليه ، في هذه المقالة الموجزة ، حفظاً لنصوص التراث ، وحرصاً على صحته .

١ - جاء في الصفحة ٦ ما يلي : « وقال آخر :

مالي إذا ذو أرمي من وراء حجا كما توقي من ذي العزة الحرب »

وصواب الرواية :

مالي إذا ذو وأرمي من وراء حجا كما توقي من ذي العزة الجرب

٢ - وجاء في الصفحة ٧ « وقال آخر :

وأيقن أن الحيل إن تنبس به يكن لفسيل النخل بعده 'أير' »

والصواب : يكن لفسيل النخل .

٣ - وجاء في الصفحة (٩) : « وقال :

أقول إذا خرت على الكلكال باناقتي ما جاست من مجال »

والصواب : أقول إذ خرت ...

٤ - وجاء في الصفحة ١٥ : « وقال زهير :

ومن بعض أطراف الرجاج فإنه مطيع العوالي ركبته كل لهدم »

والصواب : يُطيع العوالي . لأن الشاهد إنما هو جواز تسكين

ياء المنقوص في حال النصب في ضرورة الشعر ، وعلى هذا لا تصح (مطيع) هنا ، لأنها تحيل ما بعدها إلى أن يكون مجروراً بالإضافة ، وتسكين ياء المنقوص في حال الجر هو وجه الكلام وقياسه ، فإذا صححت رواية ، لم تصح شأهداً .

٥ - وجاء في الصفحة ١٦ : « وقراءة ابن مسعود : لا تخفف

دركاً ولا تخش » .

والصواب : ولا تخشني . وهي موضع الشاهد ، لأن الحديث عن

المعتل الذي يجري في ضرورة الشعرية مجرى الصحيح ، وعن لهجات العرب فيه ، وقد حشد المؤلف شواهد كثيرة على هذا ، مثل : « ألم يأنك والأبناء تنمي .. » ومثل : « من هجئو زبان لم تهجو ولم تدع .. » ثم احتج بقراءة ابن مسعود : ولا تخشني .

٦ - وجاء في الصفحة ٢٢ : وحد آخر من ( كان ) قال الأسود ابن يعفر أبو الأسود .

والصواب : قال أبو الأسود ، بإسقاط ( الأسود بن يعفر )

٧ - وجاء في الصفحة ٢٢ البيت التالي :

دع الخمر يشربها الغواة فإني رأيت أباها مجترماً من مكانها  
والصواب : مجزئاً ، لا مجرماً ، لأن الشاعر - وهو أبو الأسود - يتحدث عن الزبيب ، وينهى غلامه عن شرب الخمر ، ويريه أن الزبيب يغني عن الخمر ويجزئ عنها ، أما ( مجرماً ) فتحريف وقع من الناسخ ، والغريب أن المحقق أشار في الحاشية إلى الرواية الصحيحة ، ولكنه لم يثبت في المتن اللفظ الصحيح الذي يؤدي المعنى المعقول .

٨ - وجاء في الصفحة ٢٣ شرح المؤلف لقول الشاعر :

فدى لبني ذهل بن شيان ناقتي إذا كان يوم ذو كواكب أشهب  
وهو قوله : « ومعنى البيت أنه أخبر أن اليوم الشديد في الحرب تفدي بني ذهل بن شيان أي يدفعون معاوية » .

والعبارة كما ترى مضطربة غير تامة ولا مفيدة ، ولم يشر المحقق إلى هذا ، ولعلها كما يلي . « إنه أخبر أنه في اليوم الشديد في الحرب تفدي ناقتي بني ذهل بن شيان » .

٩ - وجاء في الصفحة ٢٦ :

« ومنا الذي اختير الرجال سماحةً وجوداً إذا هب الرياح الزء أزع  
فقال اختير الرجال . على معنى : اختير من الرجال ، فلما حذف (من) نصب سماحة على التمييز » .



ولاشك أن في العبارة نقصاً ، وهي على صورتها هذه مشوهة مضطربة ، لأن نصب (ساحة) على التمييز لا يتوقف على حذف حرف الجر (من) ، والذي يريد المؤلف أن (من) لما حذف انتصب (الرجال) على نزع الخافض . وهذا هو موضع الشاهد ، أما نصب (ساحة) فعلى التمييز ، سواء أ حذف (من) أم لم تحذف .

١٠ - وجاء في الصفحة ٣١ : « كما قال سبحانه : كذبت قوم لوط بالنذر . والقوم مذكر ، ولكن ذهب قبيلة » .

والصواب : ولكن ذهب بهم مذهب قبيلة . أو ذهب بهم إلى أنهم قبيلة  
١١ - وجاء في الصفحة ٣٥

« فلو أن نصفاً لو سببت<sup>١</sup> وسبني<sup>٢</sup> بنو عبد شمس من مناف وهاتم »  
ولا معنى لهذه الرواية ، لأن (لو) بقيت بلا جواب ، والرواية الصحيحة : ولكن نصفاً ..

١٢ - وجاء في الصفحة ٣٥ : « وقال آخر :  
فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة<sup>١</sup> كفاني ولم أطلب قليل<sup>٢</sup> من المال  
فقال : كفاني ، ولم أطلب ، قليل ، ومعناه : كفاني قليل من  
المال ، ولم أطلب الملك . فأعمل الثاني » .

وعلى الرغم من خطأ العبارة الواضح لم يشر المحقق إلى الصواب ، وهو : فأعمل الأول . إذ كيف يكون الثاني عاملاً وقليل<sup>٢</sup> فاعل للفعل كفاني ومعمول الفعل الثاني محذوف ، وهو الملك .

١٣ - وجاء في الصفحة ٤١ :

« وخلص<sup>١</sup> محمد أصحابه بالحق ، لا يحمده بالباطل »

والصواب : وخالدٌ يحمده أصحابه . وفي حاشية الصفحة ذكر  
الدكتور خطاب أن البيت من الرجز ، والصواب أنه من السريع لا من الرجز

١٥ - وجاء في الصفحة ٥٠ :

« لا يرة عندهم فأطلبها ولا هم نهزةً لخنس »

والصواب لا يرة عندهم فتطلبها .

١٥ - وجاء في الصفحتين ٥٠ - ٥١ :

« وبنو تميم يجعون الفاء في ( ما ، ولا ، وليس ) ثم جاءت الفاء

جواباً ، وهم يرفعونها بها وينصبون » .

وعلى الرغم من اضطراب العبارة لم يشر المحقق إليها ، وإنما كذلك

في المخطوطة المعتمدة ، ولعلها صوابها : « وبنو تميم قد يملون الفاء في

( ما ، ولا ، وليس ) إذا جاءت جواباً ، فهم يرفعون بها وينصبون » وإذا

لم تكن كذلك لفظاً فهي كذلك معنى .

١٦ - وجاء في الصفحة ٦٢ :

« إن علياً وعميراً قرمين . والصواب : قرمين .

١٧ - وجاء في الصفحة ٦٣ :

« تقول : أنت أحسنُ الناسِ وجهاً ، بنية التنوين » وقد ضبط

المحقق ( الناس ) بالكسر على الإضافة ، والصواب ضبطها بالفتح ، لأنهما

منصوية على الشبه بالمفعول به ، لأنها وضعها تحت عنوان « باب ما ينصب

على نية التنوين » ، وعلى هذا يكون نصب ( الناس ) هو موضع الشاهد

وعليه ساق شواهد الباب كله .

١٨ - وجاء في الصفحة ( ٦٤ ) :

« والحافظو عورة المشيرة لا تأتيهم من ورائهم نطّف »  
والصواب : لا يأتيهم .. بالياء لا بالياء ، لأن الفاعل مذكر ، وهو  
النطّف ، أي العيب .

١٩ - وجاء في الصفحة ٧٥ :

« ورأي عينيّ الفتى أخاكا يعطي جزيلاً فعلبك ذاك »  
« نُصِبَ : عيني ، برأي ، لأنه مصدر ، وكأنه قال : رأيت عيناك  
الفتى أخاكا » .

ولم يشر المحقق إلى الخطأ الصريح في كلام المؤلف ، لأن المنصوب  
بالمصدر ( رأي ) هو ( الفتى ) لا ( عيني ) ، وهذا من عمل المصدر المضاف  
إلى فاعله ، كقولك أعجبتني فهم التلميذ الكلام ، أي أن يفهم التلميذ  
الكلام . وإذن ، فإن ( عيني ) مجرورة بالإضافة لفظاً ، وهي في المعنى  
فاعل للمصدر ، والمفعول به هو ( الفتى ) .

٢٠ - وجاء في الصفحة ١١٤ :

« وهو لتلك الإبل جار ، أسى يركبه صاحبه ، فيمنع إبله عليه  
من العدو » .

ولا معنى لـ ( أنى ) هنا ، ثم لا تستقيم بها العبارة إعراباً ، إذا  
صحّ لنا أن نلتمس وجهاً من المعنى ، لأن الفاء في قوله ( فيمنع )  
لا يصح أن تكون رابطة لجواب الشرط ، وهذا واضح ، وصواب العبارة  
هـ : « أي يركبه فيمنع .. » لأنه يفسر معنى أن يكون جاراً  
لتلك الإبل .

٢ ( ١١ )

٢١ - وجاء في الصفحة ١١٩ : « وقال آخر :

ظَلَّ عَدْوًا نَاجِزًا لَطَاطٍ مُرْبَعَةً بِمِفْرَصِ الْخِرَاطِ

المفروض : مفراض الصائغ ، والخراط ، وصاح بالناقة هي لَطَاطٍ .  
فقال : لَطَاطٍ ، أي تبري وتقطع ، ثم قال : لَطَاطٍ ، أي التطيع .  
وذكر المحقق أنه لم يوفق إلى معرفة القائل ، ولا إلى مرجع يلمس  
فيه البيت ، وأن الرواية في المتن : « نَاجِزًا قَطَاطٍ » . وليس لَطَاطٍ .  
والحق أن النص بالغ الاضطراب ، ويصعب تصويبه ، ولكني أرجح  
أن البيت الأول من الرجز على هذه الصورة :

« تَظَلَّ عَدْوًا نَاجِزًا قَطَاطٍ »

لأن ( ظَل ) تَظَلَّ بالوزن ، وتَظَلَّ ( بالمطابقة ) بين الفاعل المؤنث  
وهو الناقة وفعله . وأرجح أن ( لَطَاطٍ ) في الشرح تحريف ، والأصل :  
قَطَاطٍ . لأنه يصف الناقة بالسرعة ، والقَطَطُ : القطع ، أي أنها تقطع  
الصحارى . أما ( اللط ) فهو الستر ، يقال : لَطَتِ الناقة بَدَنَهَا إِذَا سَتَرَتْ  
فَرْجَهَا ، ولا معنى لهذا في البيت .

٢٢ - وجاء في الصفحة ١٣٠ :

« قد سالم الحياتُ منه القَدَمَا

الأَقْعَوَانَ والشَّجَاعُ الشَّجَعَمَا

وَذَاتُ قَرْنَيْنِ ضَمُوزًا ضِرْزِمَا »

ضبط المحقق ( ذات ) بالضم ، والصواب بالفتح ، للعطف على المنصوب  
قبلها ، ولإتباعها بالنصب ، بقوله ( ضموزاً ) .



٢٣ - وجاء في الصفحة ١٤٤ :

« عذرك من متولى إذا نعت لم ينم يقول الخنا أو يعتريك زنا بره  
لم يرد : اعذرنى ، إنما أراد : عذرك إياي هذا ، ولو أراد :  
اعذرنى لنصب . »

ضبط المحقق : عذرك ، بالنصب ، والصواب ضمها ، لأنها مبتدأ ،  
والرفع هو موضع الشاهد .

٢٤ - وجاء في الصفحتين ( ١٤٥ - ١٤٦ ) :

« هذا حجة بأن قول العرب : فاها لفيك ، يريدون : الداهية .  
يقول : إنما نصبت فاها لفيك ، لأنها بمنزلة الداهية . »

وصواب العبارة : « هذا حجة بأن قول العرب : فاها لفيك يريدون  
به فالداهية ، يقول : إنما نصبت : فاها لفيك ، لأنها بمنزلة دهاك الله . »  
( انظر سيويوه ١٥٩/١ بولاق ) ولا معنى لما أثبتته المحقق .

٢٥ - وجاء في الصفحة ١٥٣ :

« والدلّال : مشي يثقله .. » وأرجح أن يكون الصواب : مشي  
بتثاقل ، ولا معنى لـ ( يثقله ) .

٢٦ - وجاء في الصفحة ١٥٤ :

« لها بعد إسناد الكريم وتعييه ورنه من يبكي إذا كان باكيا »

وجاء في الشرح : « ترن على رجل كبير أستدوه .. » .

هكذا وردت الكلمة الواحدة في الشعر : الكريم ، وفي الشرح :

الكبير . وماهي هذا ولا ذاك ، وإنما هي في الموضعين : الكلم . ولا

معنى للكريم ولا للكبير .

٢٧ - وجاء في الصفحة ١٧٢ :

« أقل به ركب أتوه تَمِينَةً وأخوف إلا ما وقى الله سارياً »  
والصواب : تَمِينَةً . من الفعل : أَيْبَى ، مثل : حَيْبَى . إذا تَلَبَثَ  
في المكان وتوقف فيه .

٢٨ - وجاء في الصفحة ١٧٣ :

« ولا يشمر الرمح الأصم كعوبه بثروة رهط الأعيط المتظلم »  
هذه حجة بأنه قال : الأصم . ولم يقل : الصم . كقولك : مرت  
برجل آباؤه كرام .

وفي هذا الكلام خطأ واضح ، إذ اختل القياس بين : الأصم كعوبه ،  
وآباؤه كرام . والصواب : مرت برجل كرام آباؤه . وذلك على حمل  
( الأصم ) التي لا تجمع جمع السلامة ، على كريم التي تجمع جمع السلامة .

٢٩ - وجاء في الصفحة ١٧٤ :

« بعيد العترة فما إن يزا ل مضطراً طرته طليحاً »  
حجة في أنه ذكر الفعل ، وكان حقه أن يقول : فما إن تزال .  
لأن الفعل للطرتين ، وهما مؤنثتان .

وعلى الرغم مما في هذا الكلام من خطأ واضح لا نرى المحقق يشير  
إليه ، فالمؤلف يخطئ فهم عبارة سبويه ، ويوجه الشاهد توجيهاً بعيداً  
جداً عن الصواب ، فيظن أن الفعل ( لا يزال ) يعمل في ( طرته )  
رفعاً ، على حين يستتر فيه ضمير يرجع إلى المدح وهو عبد الله بن الزبير  
ولا علاقة لتذكير الفعل بتأنيث ( طرته ) ، وإنما موضع الشاهد - وهو  
ما ذكره سبويه - قوله : مضطراً طرته . إذ لم يطابق بين اسم الفاعل

ومعموله في التأنيث ، وهو كقولك : أذهب نساؤك ؟ ( انظر :  
سيبويه ٢٣٨/١ ) .

٣٤ - وجاء في الصفحة ( ١٨٤ ) :

« شفارة تقذ الفصيل برجلها فطارة لقوادم الأبيكار »

والصواب : شغارة . أي التي ترفع رجلها ضاربة للفصيل لتمنحه من  
الرضاع عند الحلب ، يقال : شفر الكلب ، إذا رفع رجله ليتبول .  
( انظر : الخزانة ١٣٠/٣ ) .

٣٥ - وجاء في الصفحة ١٩٣ :

« والبر : معرفة ، والختي : سويق المقتلى » .

وصواب النص : والبر : معروف ، والختي ، سويق المقتل ، بضم  
الميم ، وهو حمل شجر الدوم .

٣٦ - وجاء في الصفحة ١٩٦ :

« ربما تكره النفوس من الأم ر له فَرَجَةٌ كحلّ العقال »

والصواب : رب ما تكره .. أي بفصل ( ما ) عن ( رب ) ،  
لأن ( ما ) هنا ليسب زائدة كافة حتى توصل به ( رب ) بل هي مبهمه  
مفسرة بشبه الجملة ( من الأمر ) ويعود إليها الضمير في ( له ) .

٣٣ - وجاء في الصفحة ( ٣٠٠ ) :

« يا ليت أيام الصبا وارجعا »

كأنه قال : يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجعا .

والصواب : أقبلت رواجع ، بلا ألف ، لأن هذه الألف لا تثبت  
إلا في الشعر أو في النثر ذي الفواصل .

٣٤ - وجاء في الصفحة ٢١٨ :

« والأصرام : البيوت من الأخيئة ..  
والصواب : البيوت من الأخيئة ، جمع خيلاء .

٣٥ - وجاء في الصفحة ٢٣٢ :

« وقد رأى الراؤون غير البطل أنك يا معاوي ابن الأفضل »  
والصواب : أنك يا معاوي يا ابن الأفضل . وفي رواية المحقق يحتل  
وزن الرجز .

٣٦ - وجاء في الصفحة ٢٣٢ :

« حجة أن العرب لما أكثرت ترخيم الحارت لكثرت في الكلام ،  
وكذلك ( مالك ) قال .. »

وهذا الكلام غير مستقيم ، لأن جواب ( لما ) لم يظهر ، والصواب :  
حجة أن العرب إنما أكثرت ... »

٣٧ - وجاء في الصفحة ٢٣٩ :

« ومنهل ليست به خوازق وللضفادي جمّة نقائق »  
والصواب : وللضفادي جمّة نقائق . والجم : جمع جمّة ، وهو معظم  
الماء ومجتمعه ، وبهذا تبدو رواية المخطوطة لا معنى لها .

٣٨ - وجاء في الصفحة ٢٥٢ :

« مالك من شيخك إلا عمله إلا رسيمة ، وإلا رملكه »  
ضربان من السير ، إلا رسيمة ، بدل من : إلا عمله ، وحمله على  
الموضع ، كما قال : فلستا بالجبال ولا الحديداء .  
وهذا الكلام مشوه مضطرب ، فكيف يكون ( إلا رسيمة )



محمولاً على موضع ( إلا عمله ) ؟ فالبدلية هنا على اللفظ والموضع معاً ، لأن المبدل منه مرفوع لفظاً ومحللاً ، والاستثناء مفرغ .

ويغلب على الظن أن الناسخ أسقط شيئاً غير قليل من كلام المؤلف ، فقد جاء في سيبويه في هذا الموضع : « زعم الخليل رحمه الله ويونس جميعاً أنه يجوز : ما أتاني غير زيد وعمرو ، فالوجه الجر ، وذلك أن ( غير زيد ) في موضع ( إلا زيد ) وفي معناه ، فحملوه على الموضع كما قال : فلسنا بالجبال ولا الحديد » ( ٣/٣٤٤ هارون ) .

وعلى هذا أرجح أن يكون المؤلف أتى على ما سماه سيبويه ( باب غير ) ثم أسقط الناسخ الكلام ، فجمع في النسخة هذا الجمع المشوه .  
٣٩ - وجاء في الصفحة ٢٥٤ :

« بعد اللتيا والتي واللاتي

حجة أنه حذف صلة ( التي ) كأنه أراد : التي من أمرها كذا وكذا . قال : وحذف المضاف ليس بأشد من حذف صلة ( التي ) .  
والصواب : « وحذف المضاف إليه ليس بأشد من حذف صلة ( التي ) » . لأن حذف المضاف لا يمكن أن يقاس على حذف صلة الموصول لأنه كثير جداً في العربية ، ولأنه لا يخرج على أعرافها وقوانينها اللغوية أما حذف الصلة فنادر ، وليس بعرف لغوي ، وعلى هذا يتباعد طرفا القياس .  
ثم إن الكلام على ( ليس غير ) وقد حذف المضاف إليه فيها لا المضاف ، وهذا بيّن واضح . أضف إلى ذلك أن الكلام منقول من سيبويه ، قال في هذا الموضع : « فليس حذف المضاف إليه في كلامهم بأشد من حذف تمام الاسم » . ( ٣/٣٤٧ هارون )

٤٠ - وجاء في الصفحة ٢٥٩ :

«قدني من نصر الحُبَيْبِينَ قَدِي»

حذف النون الأخيرة من ( قدني ) الأخيرة ، وشبهه بخبيين .

ما وجه الشبه بين ( قدني ) التي حذف منها التون و ( خبيين ) ؟

أليس هذا عبثاً من الناسخ ؟

والصواب ما جاء في سيبويه في هذا الموضع : « شَبَّهَهُ بِـ ( حَسْبِي )

لان المعنى واحد » . ( ٣ / ٣٧١ هارون ) ،

٤١ - وجاء في الصفحة ٣٦٢ عند الكلام على البيت :

قلت إذ أقبلت وزُهرٌ تهادى

ما يلي : « فمطف : زهر ، وهي أسماء ظاهرة ، على التاء ، وهي

اسم مضمرة .

والصواب : وهي اسم ظاهر . ولا معنى للجمع هنا .

٤٢ - وجاء في الصفحة ٢٨٤ :

« إذ ما أتيت على الرسول فقل له حقاً عليك إذا اطمان المجلس

حجة أنه جزى بـ ( إذ ما ) وبـ ( إذا ) ، ولولا أنه جزاء لما

أدخل الفاء .

والصواب أن يحذف قوله ( وبـ : إذا ) لأنه لا موضع له هنا .

٤٣ - وجاء في الصفحة ٢٨٥ :

« تصفي إذا شدها بالرحل جانحة حتى إذا ما استوى في غرزها تشب

حجة أن العرب لا تجازي إلا أن تضطر ، ألا تراه رفع تشب .

أي كلام هذا ؟ إن الصواب : لا تجازي بـ ( إذا ) إلا أن تضطر .

٤٤ - وجاء في الصفحة . ٣٣ :

وبالخير خيراتٍ وإن شراً فإي ولا أريد الشر إلا أن تأ

يريد : إن خير فخير ، ولا أريد الشر إلا أن أتى .

والصواب : ولا أريد الشر إلا أن تشاء . كما ورد في سيبويه :

( تم / ٣٣١ هارون ) .

\* \* \*

هذا ما وقفت عليه ، ولقد تركت ما يعادله كثيرة ، لأن وجه الصواب فيه بيّن واضح ويرتد معظمه إلى أخطاء مطبعية تسهل معرفتها ، ولا بد لي هنا من أن أذكر في نهاية هذه الملاحظات أن الأستاذ المحقق اعتمد نسخة واحدة لم يجد غيرها ، وهي - كما وضع لنا - سقيمة جداً ، تدل على جهل الناسخ ، وبمده عن حقل النحو .

محمد خير الحلواني